((حوكمة المصارف وأثرها في مكافحة غسيل الاموال))

دراسة استطلاعية على عينة في بيئة المصارف العراقية الحكومية والأهلية في محافظة كربلاء

م . م . ميساء سعد جواد حبي / ماجستير علوم مالية ومصرفية

كلية الادارة والاقتصاد/ قسم المحاسبة

الملخص:

تتميز المصارف التجارية بطبيعة عملها المحفوف بالمخاطر، وتعتبر المسؤولة عن الحفاظ على أموال المودعين وهي المستهدفة بصفة رئيسية لجرائم غسيل الأموال فعليها ان تلعب دورا بارزا في سبيل مكافحة الجرائم والسيطرة عليها من خلال مفهوم حوكمة المصارف بوصفها مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف الى تحقيق الجودة والتميز في الاداء التوجه لتحقيق أهداف استراتيجية طويلة الأمد لإرضاء المساهمين من خلال اختيار الاساليب المناسبة بين الاطراف الاساسية التي تؤثر في الاداء وبالتالي تحقيق الاهداف في المدى البعيد والتي تعمل على تحقيق أفضل توازن بين مصالح مديري الشركات والمساهمين وأصحاب المصالح مع التأكد ان المصارف تتعامل بشكل جيد مع المخاطر التي تتعرض لها، اما غسيل الأموال فأن هدفها الأساسي هو إخفاء مصادر الأموال غير القانونية وتحويلها الى أموال مشروعة تم الحصول عليها بصفة قانونية، حيث تكون الأموال غير المشروعة مندمجة في أموال متأتية عن نشاطات تجارية مشروعة، وبالتالي تأخذ النقود غير المشروعة مظهر المشروعية ويكون من الصعب لسلطات مكافحة غسيل الأموال الفصل بين الأموال المشروعة وغير المشروعة خاصة في ظل التقنيات الحديثة.

Abstract

Commercial banks are characterized by the nature of their risky work, and they are responsible for maintaining depositors' funds, which are mainly targeted for money laundering crimes. They must play a prominent role in combating and controlling crimes through the concept of bank governance as a set of laws, regulations and decisions aimed at achieving quality and excellence. In performance, we aim to achieve long-term strategic objectives to satisfy shareholders by selecting the appropriate methods between the main parties that affect performance and thus achieving long-term goals that work to achieve the best balance between the interests of D The purpose of this is to conceal the sources of illegal funds and to transfer them to legitimate funds that have been obtained legally, where the illegal funds are integrated into funds derived from Legitimate business activities, so illegal money takes the form of legality and it is difficult for anti-money laundering authorities to separate legitimate and illegal funds, especially under modern technologies.

المقدمة يتناول البحث موضوع تطبيق الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية ولما لها من دور كبير في اكتشاف غسيل الأموال لكونها تعد من اهم المعايير التي تهم المستثمرون عند اتخاذهم أي قرار استثماري وخاصة في الوضع الحالي الذي يمتاز بالمنافسة الشديدة بين المصارف من اجل الحصول على الاستثمار، لذلك تمتاز المصارف التي تطبق الحوكمة بقدرتها على جذب رؤوس الأموال وكما تناول ايضا مفهوم غسيل الأموال والذي يمثل عمليات تحقق إيرادات وارباح غير مشروعة والعمل على اعطاءها طابع قانوني وشرعي ويحاول غاسلي الأموال إلى الاتجار بالمخدرات والتهرب الضريبي والإرهاب وتهريب النفط وسرقة المصارف وغيرها من الوسائل التي تساعد على زيادة عمليات غسيل الأموال. وتعد عملية غسيل الأموال رغم ظهورها حديثا الا انها من أخطر جرائم العصر الحالي وانتشارها بسرعة مع انتشار ظاهرة العولمة والثورة التكنولوجية والمعلوماتية، لذلك أصبح الدور واضحا للمؤسسات المصرفية والمالية التي تقع على عاتقها اكتشاف السرقات والاعمال غير المشروعة لذا وجب العمل على وضع تشريعات وقوانين تحد منها من خلال تفعيل دور الحوكمة داخل القطاع المصرفي

شمل هذا البحث أربع مباحث تناول المبحث الاول منه منهجية البحث العلمية واما المبحث الثاني فقد تناول الإطار الفكري والمفاهيمي لكل من حوكمة المصارف وغسيل الأموال في حين تناول المبحث الثالث الجانب العملي واما المبحث الرابع الاخير فقد احتوى على الاستنتاجات التي توصل لها البحث وعرض التوصيات التي توصل لها البحث.

المبحث الاول

المنهجية العلمية للبحث

اولا: مشكلة البحث:

يعزو كثير من الباحثين والاكاديميين أسباب فشل المصارف وانهيارها إلى ضعف تطبيق نظم حوكمة المصارف المطبق فيها وإن عدم تطبيق نظم الحوكمة تؤدي إلى إخفاء كثير من المعلومات التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على وضع المصارف وبالتالي تؤثر على أسعار ألاسهم وعلى تطوير الهياكل الداخلية للمؤسسات بهدف دعم الشفافية وضمان سلامة الإدارة المؤسسية وتؤثر على القرارات التي تهدف الى تحقيق الجودة والتميز في الاداء التوجه لتحقيق أهداف استراتيجية طويلة الأمد لإرضاء المساهمين ، اماغسيل الأموال فهي عملية تحقق إيرادات وارباح غير مشروعة والعمل على اعطاءها طابع قانوني وشرعي حيث يسعى غاسل الأموال الى تحويل الاموال غير المشروعة ودمجها في صورة أموال متأتية عن نشاطات تجارية مشروعة وبالتالي تأخذ الأموال الغير قانونية الصفة القانونية ويصبح من الصعب الفصل بينها وخاصة في ظل التقنيات الحديثة وسرعة اجراء العمليات المالية الالكترونية . وعليه يمكن تلخيص مشكلة البحث بالأسئلة الآتية :-

1-هل أثرت مبادئ حوكمة المصارف على مكافحة عمليات غسيل الأموال؟

2-هل هناك دور للحوكمة في السيطرة على الأموال المختلسة وإمكانية اكتشافها من خلال المعلومات التي وفرتها حوكمة المصارف

3-ماهي اهم مصادر غسيل الأموال

4-هل هناك قوانين وتشريعات تضعها المصارف لاكتشاف الأموال والعمليات غير القانونية بالاعتماد على قوانين وتشريعات حوكمة المصارف

5-هل هناك رقابة ومتابعة لعمليات تحويل الأموال ومعرفة ارصدة المساهمين وأصحاب المصالح في حال الصفقات الضخمة

ثانيا: اهمية البحث:

يعد تطبيق الحوكمة من اهم المعايير التي تهم المستثمرون عند اتخاذهم أي قرار استثماري وخاصة في الوضع الحالي الذي يمتاز بالمنافسة الشديدة بين المصارف من اجل الحصول على الاستثمار، ان تطبيق الحوكمة له دور مهم في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات المالية وهذا مما يتطلب معالجات ثقافية واجتماعية وسياسية ومالية للاقتصاد لكون نقطة البدء ينبغي أن تتوافر كوادر إدارية جديدة والعمل على تطوير عملية صنع القرار اما غسيل الأموال والذي يمثل عمليات تحقق إيرادات وارباح غير مشروعة والعمل على اعطاءها طابع قانوني وشرعي ويحاول غاسلي الأموال إلى الاتجار بالمخدرات والتهرب الضريبي والإرهاب وتهريب النفط وسرقة المصارف وغيرها من الوسائل التي تساعد على زيادة عمليات غسيل الأموال.وتسعى العديد من الدول الى محاربة غسيل الأموال بأي طريقة ممكنة.

ثالثا: اهداف البحث:

يسعى البحث لتحقيق الاهداف الاتية :

1-التعرف على مفهوم الحوكمة وايجابياتها .

2-التعرف على مبادئ حوكمة المصارف ومدى توافرها.

3-تسليط الضوء على الاخطار والاعمال غير المشروعة التي تسببها عمليات غسيل الأموال.

4-توفير جميع مستلزمات الرقابة ومتابعة عمليات تحويل الأموال ومعرفة ارصدة المساهمين وأصحاب المصالح في حال الصفقات الضخمة والهائلة ومراقبة عمليات الاستيراد والتصدير في حال التلاعب بأسعار السلع وتقديم فواتير مزورة .

5-تقديم توصيات للمصارف حول تطبيق نظم الحوكمة الجيدة .

رابعا: فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضيات رئيسية مفادها:

-عدم وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مبادئ حوكمة المصارف وعمليات غسيل الأموال

-عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مبادئ حوكمة المصارف وعمليات غسيل الأموال

خامسا: حدود البحث:

الحدود المكانية : شملت حدود البحث المكانية مصارف تجارية عراقية وهي مصرف (7 مصارف حكومية و6 مصارف اهلية)

الحدود الزمانية: شملت حدود البحث الزمانية من (2017/9/1) الى (2018/1/15)

المبحث الثاني

الإطار الفكري لحوكمة المصارف وغسيل الأموال

اولا: حوكمة المصارف:

1- مفهوم حوكمة المصارف :-ـ يشير لفظ الحوكمة الى الترجمة العربية للأصل الانكليزي للكلمة : (**Governance**) الذي توصل اليه مجمع اللغة العربية بعد عدة محاولات لتعريب الكلمة اذ تم سابقاً إطلاق مصطلحات أخرى مثل الإدارة الرشيدة والإدارة الجيدة والضبط المؤسسي والتحكم المؤسسي و الحاكمية المؤسسية و حوكمة المصارف ومصطلحات

اخرى ، إلاّ إن الأكثر شيوعاً وتداولاً هو مصطلح حوكمة الشركات أو الحوكمة المؤسسية . (يوسف ، 2007 :1) ويمكن ان تعرف الحوكمة على انها(مجموعة القواعد والنظم والإجراءات التي تعمل على تحقيق أفضل توازن بين مصالح مديري الشركات والمساهمين وأصحاب المصالح (الإطراف الأخرى) من خلال الوسائل الرقابية التي تفرضها). (العنزي ،2013 : 18) وكما تم تعريفها من قبل لجنة بازل Basel بأنها (مجموعة من العلاقات بين الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح التي من خلالها يتم تحقيق أهداف المنظمة ويساعد على تحديد السلطة وتوفير مستلزمات تحقيق الأهداف والرقابة على المنظمة) (Basel, 2014: 1) . ووصف (Sarkar& Majumdar , 2005:4) الحوكمة بانها (نظام الهيكلة ،تشغيل ومراقبة المصرف مع التوجه لتحقيق أهداف استراتيجية طويلة الأمد لإرضاء المساهمين، الدائنين، المودعين، الزبائن، العاملين ، والتوافق مع المتطلبات القانونية والتنظيمية كجزء من حاجات البيئة والمجتمع) ويمكن أيضا تعريف الحوكمة بأنها: نظام رقابي يتضمن مجموعة تعليمات وقواعد وأسس ومبادئ تعتني بتحسين وتنظيم العلاقة بين أصحاب المصالح (الزبائن ،المساهمين ،العاملين ،الجمهور ،القانون ،الحكومة ،المقرضين ،الجهات المهتمة بحماية المستهلك) ومجلس الإد ارة (النعيمي ، 2011 : 354) واما المشهداني فيرى ان الحوكمة في الوحدات الاقتصادية تقسم الى ثلاثة محاور رئيسة وهي كالاتي (المشهداني ، 2009 : 4) :

-**المحور الأول**: التركيز على رقابة الأداء والتوجيه في الوحدات الاقتصادية.

-**المحور الثاني** : يجب توضيح الواجبات والمسؤوليات والسلطات الممنوحة لكل طرف ذات صلة بحوكمة الوحدة الاقتصادية.

-**المحور الثالث** :اهداف حوكمة الوحدات الاقتصادية واهميتها لحملة الاسهم واصحاب المصالح.

أما مفهوم حوكمة المصرف في معناه العام لا يخرج عن مفهوم حوكمة الشركات حتى يذهب البعض الى اعتماد تسمية حوكمة الشركات للمنظمات المصرفية او حوكمة الشركات في القطاع المصرفي، ووصف (الربيعي وراضي، 31:2011) مفهوم حوكمة المصارف بانها : (الإدارة الرشيدة وتحديد العلاقة بين شركاء المصرف (مساهمين ، مودعين ، دائنين ، مجلس الإدارة ، الحكومة ، ..... الخ)

بالاعتماد على سبق ترى الباحثة ان مفهوم حوكمة المصارف (بانها مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف الى تحقيق الجودة والتميز في الاداء التوجه لتحقيق أهداف استراتيجية طويلة الأمد لإرضاء المساهمين من خلال اختيار الاساليب المناسبة بين الاطراف الاساسية التي تؤثر في الاداء وبالتالي تحقيق الاهداف في المدى البعيد والتي تعمل على تحقيق أفضل توازن بين مصالح مديري الشركات والمساهمين وأصحاب المصالح) .

1-أهمية واهداف الحوكمة في المصارف:

لحوكمة المصارف أهمية كبيرة يمكن تلخيصها بالاتي :(دهمش و اسحق أبو زر، 2003: 27-30):

1-يتم بموجب نظام الحوكمة المؤسسية رقابة وتوجيه العمليات التشغيلية للمصارف.

2-يشجع البنك المركزي الحوكمة المؤسسية في المصارف التجارية وذلك للأسباب الاتية :

أ-ضمن المسؤوليات الإشرافية للبنك المركزي هو تطبيق الحوكمة المؤسسية الجيدة.

ب-تعتبر المصارف التجارية المسؤولة في المحافظة على أموال الغير (المودعين).

ج–المخاطر التي تتعرض لها طبيعة اعمال المصارف يجب ان تدار بشكل سليم مما يوفر الضمان لأعضاء مجلس الإدارة في المصارف.

اما النعيمي فيرى أهمية الحوكمة بالاتي : (النعيمي ، 2011 :36)

1–يجب تطبيق الحوكمة في المصارف من اجل تقديم المساعدة الى المدراء والإدارة العليا في تطوير استراتيجية سليمة للمصرف.

2–المصارف التي تطبق الحوكمة تتمتع بميزة تنافسية في جذب رؤوس الأموال.

ويرى (Millstein,et.al,2010 :2) أهمية الحوكمة

1–أداة جيدة تمكن المجتمع من التأكد على إن إدارة المصرف في المجتمع تدار بأسلوب علمي وعملي يؤدي إلى حماية أموال المساهمين وتوفير المعلومات المالية العادلة و الشفافة لكافة الأطراف ذات العلاقة وأصحاب المصالح، الأمر الذي ينعكس على غرس وتعزيز الثقة لدى المتعاملين.

2–تساعد حوكمة المصارف على تطوير أعضاء مجلس الإدارة بحيث يصبحون اكثر تدريب ودراية.

3–ان تطبيق حوكمة المصارف يساعد على مكافحة الفساد ومواكبة التطورات التي تفرضها البيئة المتغيرة ومعرفة احتياجات المساهمين.

أهداف حوكمة المصارف:

اذ تسهم الحوكمة الجيدة للمصارف في دعم الأداء وجذب الاستثمارات الجيدة للمصارف والعمل على زيادة القدرات التنافسية لها ، ولذلك يمكن التعبير الأهداف الخاصة بها في النقاط الاتية :–. (Chery , 2003 , 49)

1–من اجل الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري يجب العمل على دعم عنصر الشفافية في كافة تعاملات وعمليات المصرف وإجراءات المحاسبة، والتدقيق المالي.

2–تجنب حدوث ألازمات المالية نظرا لتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

3–في حال تعرض المصرف للإفلاس يجب التعامل بطرق عادلة بالنسبة للمساهمين والعاملين والدائنين والأطراف الأخرى ذات المصلحة.

4–الرقابة والمتابعة على الأداء التشغيلي والاستراتيجي بالمصرف وتحسين كفاءة وفاعلية المصارف وضمان النمو والاستمرار.

وأيضا أثار كل من (الغالبي و العامري) إلى عدد من الأهداف والتي تهم الإدارة العليا في المصرف والحكومة والمساهمين ويمكن تحديد بعض الأهداف وهي :– (الغالبي ، العامري ،2008: 458)

1–تحديد مسؤولية كل من المالكين والإدارة العليا والعاملين في المصرف والتأكد من تنفيذ المهام الملقاة على عاتقهم.

2–الوضوح والشفافية من اهم العوامل التي تساعد العاملين في المصرف من ممارسة دورهم كاملا وتجنب الاستغلال الغير صحيح لموارد المصرف.

3–رصد ورقابة دور كل من مجلس الإدارة العليا والمساهمين في المصرف.

2-مبادئ حوكمة المصارف :

لقد كان لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بالمشاركة مع صندوق النقد IMF والبنك IB الدوليين والاتحادات المهنية دور بارز في إرساء مجموعة من المبادئ المصرف ، ان تمارس دوراً رقابياً مناسباً على المدراء التنفيذيين في بعض الوظائف والأنشطة المحددة . الإرشادية لتكون مرجعيات للاستعانة بها في منظمات الاعمال حول آلية الحوكمة ومدى فاعليتها في الدول المتقدمة والنامية. (طالب ، المشهداني ،2011 : 34) وكما إن موضوع حوكمة المصارف أو الحوكمة (Governance) يعمل على الاتي : (الحلاوي ،2010 : 70)

1-تطوير الهياكل الداخلية للمؤسسات بهدف دعم الشفافية وضمان سلامة الإدارة المؤسسية .
2-لها دور مهم في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات المالية وهذا مما يتطلب معالجات ثقافية واجتماعية وسياسية ومالية للاقتصاد لكون نقطة البدء ينبغي أن تتوافر كوادر إدارية جديدة والعمل على تطوير عملية صنع القرار .

ومن أهم المبادئ التي تتعلق بحوكمة المصارف هي:

المبدأ الأول: توافر أطار فعال لحوكمة المصارف

ينبغي أن يشجع إطار حوكمة المصارف على شفافية وكفاءة الأسواق، وأن يكون متوافقا مع حكم القانون وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية. .وقد شدد هذا المبدأ على: (الربيعي ، راضي ، 2011 : 76)

1-يجب ان تتمتع الجهات الرقابية بالنزاهة والسلطة على تنفيذ القانون.
2-وضع قوانين توضح مسؤولية الإدارة و تهتم بتحقيق مصالح الجمهور.
3-تطوير الحوكمة مع مراعاة تاثيرها على السوق.

المبدأ الثاني: حقوق المساهمين

1-ينبغي في إطار حوكمة المصارف أن يوفر الحماية للمساهمين وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم من خلال :(OECD) 24: 2004 , الأساليب الامنة لتسجيل الملكية.
2-الحفاظ على حق المساهمين بالتصويت واتخاذ القرارات المهمة.
3-يجب توفير المعلومات في الوقت المناسب عن جدول اعمال الجمعية العمومية.
4-يجب ان تتمتع الجهة الرقابية بالكفاءة والوضوح والشفافية للحفاظ على حقوق المساهمين.

المبدأ الثالث: المعاملة المتساوية للمساهمين

ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يضمن معاملة متساوية للمساهمين كافة، بما في ذلك مساهمي الأقلية والمساهمين الأجانب، وينبغي أن تتاح الفرصة للمساهمين كافة للحصول على تعويض فعال عند انتهاك حقوقهم . (طالب ، المشهداني ، 2011 : 38) و تتمثل هذه المعاملة العادلة في النقاط الآتية : (العنزي ، 2013 : 33)

1-يجب أن يعامل حملة الأسهم المنتمين إلى الفئة نفسها معاملة متكافئة ، إذ ينبغي أن يكون لحملة الأسهم ضمن الفئة نفسها الحقوق نفسها في التصويت ، و حصولهم على معلومات كافية عن حقوقهم الممنوحة لهم في التصويت قبل قيامهم بشراء الأسهم ، و أن يكون التصويت بواسطة الأمناء أو المفوضين بطريقة متفق عليها مع حملة الأسهم

2-الإفصاح بشفافية عن تداول الأسهم ، وكذلك عند وجود أي مصالح خاصة بأعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين ، و تكون على مساس بمصالح وحدة الأعمال.

المبدأ الرابع: دور أصحاب المصلحة

ينبغي في إطار حوكمة المصارف أن يعترف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون، أو تنشأ نتيجة لاتفاقات متبادلة، وأن يعمل على تشجيع التعاون النشط بين المصارف وأصحاب المصالح في خلق الثروة، وفرص العمل،واستدامة المصارف السليمة ماليا. (حماد،2005 : 46)

المبدأ الخامس :الإفصاح والشفافية

ينبغي في إطار حوكمة المصارف أن يضمن القيام بالإفصاح السليم الصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالمصرف بما في ذلك المركز المالي، ونتائج الأداء، وحقوق الملكية، واهداف المصرف. (طالب ، المشهداني ، 2011 : 36)

المبدأ السادس: مسؤوليات مجلس الإدارة

يجسد هذا المبدأ إطار قواعد الحوكمة المؤسسية على إستراتيجية المصرف والرقابة الفاعلة لمجلس الإدارة على المصرف ، ومسؤولية مجلس الإدارة امام المصرف والمساهمين ،كذلك يجب وضع استراتيجية للمصرف توضح اهداف الأداء(خليل والعشماوي،2008 : 38).

4- العناصر الأساسية لدعم تطبيق الحوكمة داخل النظام المصرفي

من اجل تطبيق الحوكمة السليمة داخل المصارف يجب توفر عناصر اساسية اهمها (بنك الإسكندرية ،2003: 2):

1-من اجل أن يتمكن المصرف من محاربة الرشوة والسرقة فيما يخص المعاملات الداخلية والخارجية يجب تحديد القيم والمبادئ للعاملين في المصرف.

2-يجب على مجلس الإدارة الكفؤة وضع وتنفيذ سياسات واضحة للمسؤولية في المصرف.

3-التأكد من كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وادراكهم لأهمية دورهم في الحوكمة.

4-يجب توفير المعلومات الكافية عن هيكل وأهداف المصرف ومراعاة الشفافية عند تطبيق الحوكمة حتى يستطيع المشاركون في السوق من التأكد سلامة تعاملاتهم مع المصارف . ويمكن تحديد أهمية تطبيق هذه المعايير في المصارف على النحو الاتي (بوالريحة،2016: 30):

1-من أوليات مطالب المستثمرين هو درجة الالتزام بمبادئ الحوكمة وان اتباع المصرف للحوكمة أصبح من الأمور الاساسية التي تجذب المستثمرين.

2-يجب تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف والتي تعمل على المساهمة في اتخاذ القرار السليم وتجنب التعثر المالي.
3-تطبيق الحوكمة يعمل على تحسين كفاءة وأداء المصرف.
مما سبق نلاحظ ان تطبيق الحوكمة السليمة داخل المصارف يقع على عاتق مجلس الإدارة والإدارة العليا في المصرف.

ثانيا : غسيل الأموال

1-مفهوم غسيل الأموال : يعتبر غسيل الأموال من الجرائم التي انتشرت بشكل كبير في الدول تهدف الى تحويل الأموال التي تم الحصول عليها من نشاط اجرامي واظهارها على انها نقود قانونية تم الحصول عليها من مصادر مشروعة.(http://www.uobabylon.edu.iq) وهنالك تعاريف عديدة لظاهرة غسيل الأموال ،إذ إنها ظاهرة اقتصادية واجتماعية ، وتبعاً لذلك فقد اختلفت هذه التعريفات ، فهناك من جعلها جريمة يعاقب عليها القانون وبعضهم عدها ظاهرة اقتصادية وبعضهم الأخر نظر إليها من جانب مصرفي فقط (سعيفان ، 2008 :25) ، وتعرف بانها (عملية تحويل الأموال التي مصدرها الجريمة واخفاء اصلها الغير قانوني وبمساعدة اشخاص مشتركين في الجريمة والعمل على إظهار الأموال بصفة قانونية). (محمد ، 2012 : 20) ووصف مفهوم غسيل الأموال على انه (مجموعة من العمليات التي تتبع أنشطة إجرامية التي تحقق عوائد مالية غير مشروعة) (كريمة ، 2014 :3) وعرفت بانها (عملية تحويل او نقل الممتلكات مع العلم بمصادرها الاجرامية الخطيرة لأغراض التستر واخفاء الأصل القانوني او مساندة أي شخص يرتكب هذه الاعمال) (المشهداني والياور ، 2012 :4) ، وكما عرفت ايضاً بانها (تحقيق الأرباح من أموال مستخدمة او ناتجة عن نشاط اجرامي يمكن اظهاره على انه نشاط قانوني) (القسوس ، 2002 : 13) .

وتجتمع التعاريف السابقة لظاهرة غسيل الأموال في عناصر هي:(سلمان و ميخا،2007: 215)

أ-الغاسل : هو الشخص او المنظمة او المؤسسة التي تحوز او تمتلك أموال غير مشروعة وتحاول غسلها.
ب-المغسول : هو تعبير للاموال والمتحصلات غير الشرعية التي يراد غسلها.
ت-الغسول : وهو المؤسسة او المصرف الذي يقوم بالإجراءات المخالفة للقانون ويلحق بهم فئة السماسرة والعملاء والوسطاء والمساعدين .

2- مصادر غسيل الأموال إن ظاهرة غسيل الأموال تتسم بتعدد مصادرها الامر الذي أدى الى تنامي هذه الظاهرة وانتشارها بشكل كبير وأهم هذه المصادر :

أ-عمليات الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات .

يختلف تعبير الجريمة المنظمة من قبل الباحثين فالبعض يرى بانها الأنشطة غير القانونية من قبل اشخاص معينين اما البعض الاخر يوضح بانها العلاقات بين المنظمات الغير قانونية، وان الجريمة المنظمة تظهر بهدف القيام بمجموعة من الأنشطة التي يوجد لها طلب مستمر، ويمكن النظر إلى الجريمة المنظمة على أنها (تمثل منشأة محكمة التنظيم والتركيب، تتمثل أعمالها في إنتاج سلع أو خدمات غير قانونية لمجموعة خاصة من المستهلكين) (النعيمي ، 2005 :

9) اما تجارة المخدرات فهي أهم عمليات غسيل الأموال التي تتعلق بتجارة المخدرات نظرا لضخامة المردود المادي لهذه التجارة.

ب-الفساد السياسي :

ترتبط جريمة غسيل الأموال بالفساد السياسي ، الذي يقترن باستغلال النفوذ لجمع الثروات الباهظة ثم تهريب الأموال للخارج لغسلها ومن ثم اعادتها ثانية بصورة مشروعة لتحقيق مآرب شخصية تحت ستار المصلحة العامة .(محمد،29:2012)

ت-التهرب الضريبي والرشوة :

يعتبر التهرب الضريبي من المصادر المهمة في جني أموال طائلة تكون هدفا لعمليات غسيل الأموال .اما الرشوة تعتبر من اكثر الجرائم التي تؤدي الحصول على أموال طائلة غير مشروعة تصبح مصدر من مصادر الأموال المراد تبيضها . (القسوس ، 2002 : 49).ومن المصادر الأخرى :(محمد ، 31:2012)

1-الاتجار بالأسلحة .

2-الاتجار بالنساء والأطفال.

3-الإرهاب .

4-تهريب النفط ومشتقاته.

5-سرقة المصارف والبنوك.

3-مراحل عمليات غسيل الأموال :

تؤدي عمليات غسيل الأموال الى افساد المصارف نتيجة المعاملات غير المشروعة التي تتم فيها وما يرافق هذه المعاملات من دفع رشاوي وشراء ذمم موظفي المصرف من خلال تمرير المعاملات غير القانونية (الزلمي والسراج، 2010 : 555) وهنالك ثلاث مراحل لعملية غسيل الأموال وهي كالاتي :

المرحلة الأولى: مرحلة الإيداع: وهي المرحلة الأولى التي يبدا فيها الغاسل بالتخلص من الأموال التي حصل عليها من النشاط الاجرامي حيث تعتبر هذه المرحلة من اخطر و أصعب حلقات سلسلة الغسيل بالنظر إلى تعقد مسارها فهي الضامن الأول لنجاح عملية الغسيل، وتمثل الدخول المبدئي للأموال القذرة في النظام المالي والمصرفي في دولة ما. وفي هذه المرحلة يتم إيداع الأموال القذرة المتأتية من مصادر غير مشروعة كالمخدرات، تجارة الرقيق، الرشوة وغيرها في أحد المصارف سواء في الداخل أو الخارج ، والهدف منها هو وضع هذه الأموال في النظام المالي من اجل القيام بالخطوات اللاحقة، حيث يتم في المرحلة الأولى تهريب الأموال التي تم اكتساب فيها هذه الأموال بطريقة غير شرعية إلى الدولة التي سوف تتم فيها الخطوات القادمة لعملية الغسيل. (عبد الحميد ، 2001 : 254). وكما يمكن لغاسلي الأموال بعد إيداع هذه الأموال في المصارف بتحويلها لحساب أشخاص آخرين أو شراء عقارات أو تقديم ضمانات للحصول على قروض وتمويل مشاريع استثمارية بالإضافة إلى شراء المجوهرات الثمينة و السيارات وهذا كله من أجل إخفاء المصدر الأصلي للأموال القذرة وبهذا تندمج هذه الأموال في عدة عمليات معقدة دون أن تثير نظر أي شخص ، وإن هذه المرحلة

تعتبر الأكثر تعقيدا لرجال المباحث القائمين بالتحري عن مصدر تلك الأموال غير أنه أحبطت عدة محاولات لغسيل الأموال عبر البنوك الأوروبية بمجرد انتقالها من الوطن الأصلي .(Asian Development Bank, 2003,11)

المرحلة الثانية : مرحلة التغطية : يتم في هذه المرحلة إخفاء علاقة الأموال الغير قانونية بمصادر مشروعة، ويتم ذلك من خلال مجموعة من الصفقات والتحويلات المعقدة والغامضة ، او فتح حسابات مصرفية بأسماء أشخاص او شركات وهمية او تكرار تحويل الأموال من حساب مصرفي لحساب اخر وتستفيد من هذه الأوضاع وتستغلها في التواطؤ مع شركات مالية التي تهدف الى إخفاء أي أثر إجرامي غير مشروع لهذه الأموال بحيث أصبحت بعد ذلك من الصعب متابعة حركة هذه الحسابات وذلك لانها ابتعدت عن مصدرها الأصلي مما يجعل القائم في غسيل الأموال في مأمن عن السلطات الرقابية يوماً بعد يوم وتكون هذه هي المرحلة الأكثر تعقيداً في العملية .(محمد ، 2015 : 5) . فمثلاً يقومون بشراء أسهم او سندات أو تحويلها من شركات وهمية الى شركات حقيقية متواطئة معهم أو استخدام التحويلات الالكترونية وهنا يضيع الأثر الاجرامي لمصدر الأموال واخفاء مصدر المال واعطائها غطاءً شرعيا ويصبح المال جاهز للدخول بمشاريع اقتصادية بشكل قانوني وتكون هذه هي المرحلة الأكثر تعقيداً في العملية ، والأكثر عالمية بطبيعتها فغاسل الأموال قد يبدأ بإرسال الأموال إلكترونياً خارج البلاد ، ويحركها باستمرار لتجنب اكتشافها ، ويأمل في كل مرة أن يستغل الثغرات أو حالات التناقض في التشريع والتأخيرات في الأحكام القضائية أو تعاون جهاز الشرطة.(تاج الدين ، 2005: 25)

المرحلة الثالثة: مرحلة الاندماج: وهي المرحلة الأخيرة لعمليات غسيل الأموال التي من شأنها إضفاء صفة المشروعية على الأموال المغسولة ذات الأصل الغير مشروع، حيث تكون الأموال غير المشروعة مندمجة في أموال متأتية عن نشاطات تجارية مشروعة، وذلك عند دخولها قناة التدفق الرئيسية للاقتصاد. وبالتالي تأخذ النقود غير المشروعة مظهر المشروعية وتكون هذه من اصعب المراحل بالنسبة لسلطات مكافحة غسيل الأموال لانه يصعب الفصل بين الأموال المشروعة وغير المشروعة خاصة في ظل التقنيات الحديثة وسرعة اجراء العمليات المالية الالكترونية.(محمد، 2012 :26) وكما يتم تجميع الأموال من مصادرها المختلفة والتي وزعت على دول عدة إلى حساب واحد يأخذ الطابع الرسمي يسمح لصاحبه بالتصرف فيه دون أن تكون هناك أية شبهة بمصدر هذه الأموال، ويتم تسييل الأصول غير النقدية المتمثلة في الأوراق المالية والاستثمارات في العقارات والذهب وغيرها. ولهذا يصعب على الجهات الرقابية والسلطات الأمنية التمييز بين الأموال التي مصدرها الغير قانوني والأموال التي مصدرها القانوني إلا من خلال القيام بإعمال التجسس والتحري السري أو من خلال المساعدات غير الرسمية التي يقدمها المخبرون أو شيء كبير من الحظ (الرومي ،2008 : 93)، وكما تتسم هذه المرحلة بتعدد التقنيات التي يلجأ اليها غاسلي الأموال حيث تحدد بحسب الهدف المتوخى والظروف المحيطة لعملية غسيل الأموال (كريمة ، 2014 :85)

1- دور المصارف في مكافحة عمليات غسيل الأموال :

توسعت عملية غسيل الأموال في العديد من الدول ، حيث نجد انها توسعت في الدول ذات المراكز المالية الكبيرة مثل نيويورك ولندن وجنيف ومدن تجارية أخرى ، الا ان التشدد الرقابي في هذه المراكز جعل من غاسلي الأموال التوجه اغلى الدول ذات القوانين المتساهلة في هذا المجال والتي لها مميزات تجعلها ملاذا امنا لغسيل الأموال ومن هذه المميزات :(عبد العباس، 2010 : 7)

أ-تحرير الخدمات التجارية والعمل السري في التعامل المصرفي.

ب-عدم كفاءة الرقابة المصرفية.

ج-تطور التكنولوجية المصرفية ووجود شبكات ووسائل اتصال حديثة ومتطورة.

هذه الميزات فتحت المجال امام المصارف على توسيع عملها في بعض الدول منها: تركيا، مصر، لبنان، العراق، ..... وغيرها. وأهم الخطوات الواجب اتباعها من قبل المصرف لتفادي عمليات غسيل الأموال: (عبد اللطيف، 2017: 13)

أ-التأكد من هوية العميل.

ب-ضمان وجود أثار للعمليات والتقيد بقوانين وتشريعات وتعليمات البنك المركزي.

ت-التعاون مع المصارف الأخرى والأجهزة الرقابية.

ث-عدم فتح حسابات وهمية أو لأشخاص مجهولي الهوية.

ج-البرامج التدريبية للموظفين والرقابية الداخلية الفعالة.

وهناك خطوات أخرى تتبعها المصارف ومنها: (تاج الدين،2005 : 61)

أ-مراقبة التحويلات النقدية العالمية القيمة.

ب-حصر عمليات التحويلات النقدية.

ت-التحري وبدقة عن البيانات الناقصة والمضللة.

ث-انشاء وحدة مكافحة غسيل الأموال.

المبحث الثالث

الجانب العملي

أولا- وصف وتشخيص آراء عينة الدراسة حول متغيراتها

تهدف هذه الفقرة إلى وصف وتشخيص آراء عينة الدراسة حول متغيراتها التي تم اعتمادها وهي المتغير المستقل حوكمة المصارف وأبعاده (الاطار الفعال، وحقوق المساهمين، والمعاملة المتساوية للمساهمين، دور أصحاب المصلحة، الإفصاح والشفافية، مسؤولية مجلس الادارة) ، والمتغير المعتمد غسيل الاموال وأبعاده (مرحلة الايداع، ومرحلة التغطية، و مرحلة الاندماج). إذ يوضح الجدول (1) إلى وصف عام لأراء عينة الدراسة.

الجدول (1)وصف وتشخيص آراء عينة الدراسة حول متغيرات البحث

الابعاد	متوسط	انحراف	معامل الاختلاف	شدة الإجابة %	اختبار t
الإطار الفعال	3.94	0.64	0.163	0.787	11.74
حقوق المساهمين	3.4	0.72	0.212	0.681	4.509
المعاملة المتساوية للمساهمين	4	0.74	0.185	0.801	10.95
دور أصحاب المصلحة	3.72	0.87	0.233	0.743	6.68
الإفصاح والشفافية	3.56	0.85	0.239	0.713	5.341
مسؤولية مجلس الإدارة	4.05	0.66	0.163	0.81	12.81
حوكمة المصارف	3.78	0.49	0.131	0.756	12.69
مرحلة الايداع	3.52	0.66	0.187	0.703	6.329
مرحلة التغطية	3.6	0.68	0.19	0.72	7.065
مرحلة الاندماج	4.13	0.61	0.147	0.826	15
غسيل الاموال	3.75	0.55	0.147	0.75	10.95

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

1- حوكمة المصارف

حيث بلغ الوسط الحسابي الموزون لحوكمة المصارف (3.78) وهو أكبر من الوسط الحسابي الافتراضي والبالغ (3) وبلغ الانحراف المعياري (0.49) وهذا يشير الى مدى التجانس في البيانات وبلغ معامل الاختلاف لحوكمة المصارف (0.131) والنسبة المئوية لشدة الإجابة لعينة الدراسة حول هذا المتغير بلغت (75.6%) . ويدل ذلك على إن آراء عينة الدراسة تعطي اهتماماً بهذا المتغير وانعكس ذلك إيجاباً على إجاباتها وهذا ما تؤكده نتائج اختبار t المحسوبة التي بلغت (12.69) وهي أكبر من قيمة t الجدولية. كما إن جميع الأوساط الحسابية الموزونة للأبعاد الاربعة لمتغير حوكمة المصارف كانت أعلى من الوسط الحسابي الفرضي. وان شدة الإجابة لإبعاد هذا المتغير جميعها كانت أعلى من (50 %) حيث بلغت اقل نسبة مئوية لشدة الإجابات لعينة الدراسة (68.1%) لبعد حقوق المساهمين والاتي شرح تفصيلي لآراء عينة الدراسة حول أبعاد حوكمة المصارف.

أ- الاطار الفعال:

يظهر من خلال نتائج الجدول (1) إن قيمة الوسط الحسابي الموزون لبعد الاطار الفعال بلغ (3.94) وبمعامل اختلاف (0.163) وبانحراف معياري قدره (0.64) ويظهر إن الوسط الحسابي الموزون اكبر من الوسط الفرضي لأداة القياس والبالغ (3) ، وبلغت نسبة شدة الإجابة لأفراد عينة الدراسة (78.7%) ، وهذا يدل على إن الاطار الفعال هو من

الأبعاد واضحة المفاهيم لأفراد عينة الدراسة كما وتدرك العينة أن ادارة المصرف تعمل على تطوير مبادى الحوكمة من خلال وضع اطار فعال ومؤثر للحوكمة ورفع الشفافية وكفاءة السواق، وان تتوافق مع ادوار القانون. ومما يؤكد معنوية النتائج الإحصائية هو قيمة t المحسوبة البالغة (11.74) وهي أكبر من قيمتها الجدولية.

ب-حقوق المساهمين :

حيث كان الوسط الحسابي الموزون لهذا البعد (3.4) وقد بلغ الانحراف معياري (0.72) وكان معامل اختلاف (0.212) فان الوسط الحسابي الموزون كان اكبر من المتوسط لأداة القياس. وبلغت نسبة شدة الإجابة لأفراد عينة الدراسة (68.1%) ، وهذا يدل على إن بعد حقوق المساهمين يعد من الأبعاد الواضحة نسبيا لأفراد عينة الدراسة باعتباره احد الأبعاد المهمة لحوكمة المصارف. ويؤكد ذلك أن قيمة t المحسوبة بلغت (4.509) وهي أكبر من قيمتها الجدولية. بمعنى الادراك النسبي لأهمية حق المساهمين في المشاركة بفاعلية في التصويت باجتماعات الجمعية العامة والحصول على المعلومات المناسبة والكافية في التوقيت المناسب عن مكان وتاريخ وجدول اعمال الاجتماعات للجمعية العامة.

ت-المعاملة المتساوية للمساهمين:

بلغ الوسط الحسابي الموزون لبعد المعاملة المتساوية للمساهمين (4) وبمعامل اختلاف (0.185) وبانحراف معياري قدره (0.74) وبذلك فان الوسط الحسابي الموزون جاء اكبر من متوسط أداة القياس، وحيث بلغت نسبة شدة الإجابة لأفراد عينة الدراسة (80%) ، وهذا يدل على إن المعاملة المتساوية للمساهمين يعد من أهم الأبعاد لأفراد عينة الدراسة. وان العينة ترى أن الشركات تمنح الفرصة للمساهمين للحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم. ويؤكد معنوية النتائج الإحصائية أن قيمة t المحسوبة بلغت (10.95) وهي أكبر من قيمتها الجدولية.

ث-دور أصحاب المصلحة:

من خلال الجدول السابق بلغ الوسط الحسابي الموزون لبعد دور أصحاب المصلحة (3.72) وكان الانحراف المعياري قدره (0.87) وان معامل اختلاف كان (0.233) وبلغت نسبة شدة الإجابة لأفراد عينة الدراسة (74.3%)، مما سبق تبين إن الوسط الحسابي الموزون اعلى من المتوسط الفرضي لأداة القياس، وهذا يدل على إن دور أصحاب المصلحة يعد من الأبعاد المهمة لأفراد عينة الدراسة. وان المصارف تعمل على تأطير العلاقة وفق مجموعة من الاسس الواضحة والسليمة بين جميع أصحاب المصالح ، وعلى وجه الخصوص بين المالكين والإدارة والعاملين حسب راي العينة. ويؤكد معنوية النتائج قيمة t المحسوبة البالغة (6.68) وهي أكبر من قيمتها الجدولية.

أ-الإفصاح والشفافية:

بلغ الوسط الحسابي الموزون لبعد الإفصاح والشفافية (3.56) وبمعامل اختلاف (0.239) وبانحراف معياري قدره (0.85) وعلية فقد كان الوسط الحسابي الموزون اكبر من المتوسط لأداة القياس، وكانت نسبة شدة الإجابة لأفراد عينة الدراسة (71.3%)، ويشير ذلك الى أن العينة ترى أن المصارف تهتم بالإفصاح عن كافة البيانات المتعلقة بالامور المادية للمصرف بما في ذلك الموقف المالي والأداء والملكية والرقابة. وبلغت قيمة t المحسوبة (5.34) وهي أكبر من قيمتها الجدولية مما يؤكد معنوية النتائج الإحصائية.

ب-مسؤولية مجلس الادارة:

بلغ الوسط الحسابي الموزون لبعد مسؤولية مجلس الادارة (4.05) وبمعامل اختلاف (0.163) وبانحراف معياري قدره (0.66) ومما سبق تبين إن المتوسط الحسابي الموزون كان اكبر من المتوسط لأداة القياس، وهو أكبر من متوسطات باقي الابعاد بمعنى ان هذا البعد هو الأكثر اغناءا لمتغير حوكمة الشركات وبلغت نسبة شدة الإجابة لأفراد عينة الدراسة (81%)، وهذا يدل على إن مسؤولية مجلس الادارة يعد من الأبعاد المهمة لأفراد عينة الدراسة. وان مجالس الإدارة في المصارف تقوم بوضع استراتيجية للمصرف وسياسة خاصة بالمخاطر وادارة الموازنات وخطط العمل وتحديد اهداف الأداء، ومراقبة التنفيذ للأداء حسب راي العينة. وبلغت قيمة t المحسوبة (12.81) وهي أكبر من قيمتها الجدولية مما يؤكد معنوية النتائج.

2- غسيل الاموال :

بلغ الوسط الحسابي الموزون للمتغير المعتمد غسيل الاموال (3.75) وبلغ معامل الاختلاف (0.147) وبلغ الانحراف المعياري (0.55) فقد كان الوسط الحسابي الموزون اكبر من الوسط الحسابي الفرضي والبالغ (3) وهذا يشير الى مدى تجانس البيانات وكانت النسبة المئوية لشدة الإجابة لعينة الدراسة حول هذا المتغير بلغت (75%) . ويدل ذلك على إن آراء عينة الدراسة تعطي اهتماماً بهذا المتغير ما انعكس إيجاباً على إجاباتها وهذا كان واضحاً من خلال قيمة الأوساط الحسابية الموزونة للأبعاد الثلاثة التي تعود لمتغير غسيل الاموال حيث كانت أعلى من الوسط الحسابي الفرضي، وان شدة إجابة عينة الدراسة المبحوثة جميعها كانت أعلى من (50 %). وفيما ياتي شرح مفصل لآراء عينة الدراسة المبحوثة حول الأبعاد الثلاثة لغسيل الاموال.

أ-مرحلة الايداع:

من نتائج الجدول (1) يظهر إن الوسط الحسابي الموزون لبعد مرحلة الايداع بلغ (3.52) وبمعامل اختلاف (0.187) وبانحراف معياري قدره (0.66) وقد تبين إن الوسط الحسابي الموزون كان اكبر من المتوسط الفرضي لأداة القياس، وكانت نسبة شدة اجابة أفراد عينة الدراسة (70.3%) ، وهذا يدل على إن بعد مرحلة الايداع من الأبعاد واضحة المفهوم لأفراد العينة إذ تدرك العينة اهمية مرحلة الايداع وأنها من أصعب حلقات سلسلة الغسيل و أخطرها بالنظر إلى تعقد مسارها فهي الضامن الأول لنجاح عملية الغسيل، وتتمثل في الدخول المبدئي للأموال القذرة في النظام المالي والمصرفي في دولة ما. وبلغت قيمة t المحسوبة (6.32) وهي أكبر من قيمتها الجدولية بما يؤكد معنوية النتائج الإحصائية.

ب-مرحلة التغطية:

لقد بلغ الوسط الحسابي الموزون لبعد مرحلة التغطية (3.6) وبمعامل اختلاف (0.19) وبانحراف معياري قدره (0.68) ويظهر مما سبق ان الوسط الحسابي الموزون اكبر من المتوسط لأداة القياس. وكانت نسبة شدة إجابة أفراد عينة الدراسة (72%)، وهذا يدل على إن بعد مرحلة التغطية كان من الأبعاد الواضحة لأفراد عينة الدراسة باعتباره من الامور المهمة لعملية غسيل الاموال. إذ تدرك العينة أهمية المرحلة التي يتم فيها اجراء سلسلة من العمليات المالية المتعاقبة لإخفاء الأصل غير المشروع للأموال. وبلغت قيمة t المحسوبة (7.06) وهي أكبر من قيمتها الجدولية مما يؤكد معنوية النتائج الإحصائية لهذا البعد.

ت-مرحلة الاندماج:

بلغ الوسط الحسابي الموزون لبعد مرحلة الاندماج (4.13) ومعامل اختلاف (0.147) وبانحراف معياري قدره (0.61) كان الوسط الحسابي الموزون اكبر من المتوسط لأداة القياس ، وكان ايضا أكبر من باقي الأبعاد لغسيل الاموال وهذا يعني أنه البعد الاكثر إغناءا لهذا المتغير وبلغت نسبة شدة الإجابة لأفراد عينة الدراسة (82.6%) ، وهذا يدل على إن بعد مرحلة الاندماج يعد من الأبعاد الواضحة والمهمة لأفراد عينة الدراسة إذ تدرك العينة أهمية هذه المرحلة الأخيرة في عمليات غسيل الأموال، إذ يتم فيها تطهير الأموال غير المشروعة عن طريق دمجها في عمليات أو أنشطة اقتصادية مشروعة مرة أخرى. وبلغت قيمة t المحسوبة (15) وهي أكبر من قيمتها الجدولية مما يؤكد معنوية النتائج الإحصائية لهذا البعد

ثانيا- اختبار علاقات الارتباط والاثر

1-علاقات الارتباط: يظهر من الجدول (2) معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة وأبعادها كالاتي:

		مرحلة الإيداع	مرحلة التغطية	مرحلة الاندماج	غسيل الأموال
الاطار الفعال	Pearson Correlation	-.673(**)	-.252(*)	-.672(**)	-.745(**)
	Sig. (2-tailed)	.000	.043	.000	.000
حقوق المساهمين	Pearson Correlation	-.707(**)	-.397(**)	-.769(**)	-.809(**)
	Sig. (2-tailed)	.000	.001	.000	.000
المعاملة المتساوية للمساهمين	Pearson Correlation	-.627(**)	-.201	-.821(**)	-.765(**)
	Sig. (2-tailed)	.000	.108	.000	.000
دور أصحاب المصلحة	Pearson Correlation	-.645(**)	-.277(*)	-.683(**)	-.712(**)
	Sig. (2-tailed)	.000	.025	.000	.000
الإفصاح والشفافية	Pearson Correlation	-.759(**)	-.245(*)	-.741(**)	-.782(**)
	Sig. (2-tailed)	.000	.050	.000	.000
مسؤولية مجلس الادارة	Pearson Correlation	-.282(*)	-.910(**)	-.235	-.314(*)

	Sig. (2-tailed)	.023	.000	.059	.011
حوكمة المصارف	Pearson Correlation	-.421(**)	-.602(**)	-.533(**)	-.514(**)
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000
	N	65	65	65	65

أ-يشير الجدول السابق الى وجود علاقة ارتباط سالبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (1%) بين حوكمة المصارف بوصفها المتغير الرئيس المستقل، وغسيل الاموال بوصفه المتغير الرئيس المعتمد، وكانت قيمة معامل الارتباط الخطي البسيط بينهما (0.514-)، وتشير الى قوة العلاقة بين حوكمة المصارف وغسيل الاموال، يستدل من ذلك رفض فرضية العدم (H_0)، وقبول فرضية الوجود (H_1) . وهذا يعني وجود علاقة ارتباط سالبة وذات دلالة معنوية بين حوكمة المصارف وغسيل الاموال أي أن الالتزام بمبادئ الحوكمة يسهم في الحد من عمليات غسيل الاموال.

وقد بلغت قيم معاملات الارتباط بين حوكمة المصارف بوصفها المتغير الرئيس المستقل (X)، وكل من (مرحلة الايداع y1، مرحلة التغطية y2 ، مرحلة الاندماج y3) بوصفها المتغيرات الفرعية المعتمدة كالاتي : (0.421-،0.602-، 0.533-) على الترتيب، مما يدل على وجود علاقة ارتباط سالبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (1%) بالتال يتوجب رفض فرضية العدم (H_0) وقبول فرضية الوجود (H_1)، وهذا يشير الى وجود علاقة ارتباط سالبة وذات دلالة إحصائية بين المتغير الرئيس المستقل حوكمة المصارف، والمتغيرات الفرعية الثلاث المعتمدة وبدرجة ثقة (0.99).

ب- اثبتت الدراسة وجود علاقة ارتباط سالبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (1%) بين الاطار الفعال بوصفه المتغير الفرعي المستقل، وغسيل الاموال بوصفها متغير رئيس معتمد، اذ بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط بينهما (0.745-)، وان هذه القيمة تشير الى قوة العلاقة بين الاطار الفعال وغسيل الاموال،

وقد بلغت قيمة معاملات الارتباط بين الاطار الفعال بوصفه المتغير الفرعي المستقل (X1)، وكل من (مرحلة الايداع y1، مرحلة التغطية y2 ، مرحلة الاندماج y3) بوصفها المتغيرات الفرعية المعتمدة كالاتي: (0.673-،0.252-، 0.672-) على التوالي، مما يشير الى وجود علاقة ارتباط سالبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (1%) و(0.05) وهذا معناه رفض فرضية العدم (H_0) وقبول فرضية الوجود (H_1)، وهذا يدل على ان الاطار الفعال يسهم بشكل واضح في الحد من غسيل الأموال بجميع مراحله وبدرجة ثقة (0.99) .

ت-من خلال الجدول السابق يظهر وجود علاقة ارتباط سالبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (1%) بين حقوق المساهمين بوصفه المتغير الفرعي المستقل، وغسيل الاموال بوصفها المتغير الرئيس المعتمد، حيث كانت قيمة معامل الارتباط البسيط بينهما (0.809-)، و هذه القيمة تشيرالى قوة العلاقة بين حقوق المساهمين وغسيل الاموال . كما بلغت قيمة معاملات الارتباط بين حقوق المساهمين (X2)، وكل من (مرحلة الايداع y1، مرحلة التغطية y2 ، مرحلة الاندماج y3) بوصفها المتغيرات الفرعية المعتمدة كالتالي : (0.707-، 0.397-، 0.769-) على التوالي، مما يدل على وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (1%) ولذا يتوجب رفض فرضية العدم (H_0) وقبول فرضية الوجود (H_1)، وهذا يشير الى ان بعد حقوق المساهمين يسهم بشكل كبير في الحد من عمليات غسيل الأموال .

ث-هناك علاقة ارتباط سالبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (1%) بين المعاملة المتساوية للمساهمين بوصفها المتغيرً الفرعي المستقل، وغسيل الأموال بوصفه المتغير الرئيس المعتمد، حيث كانت قيمة معامل الارتباط

الخطي البسيط بينهما (−0.765)، وهذه القيمة تشير الى قوة العلاقة بين المعاملة المتساوية للمساهمين وغسيل الاموال،

حيث بلغت قيمة معاملات الارتباط بين المعاملة المتساوية للمساهمين (X3)، وكل من (مرحلة الايداع y1، مرحلة التغطية y2 ، مرحلة الاندماج y3) بوصفها المتغيرات الفرعية المعتمدة كالاتي : (0.627−،0.201−، 0.821−) على التوالي، مما يدل على وجود علاقة ارتباط سالبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (1%) لبعدي الإيداع والاندماج وغير معنوية لبعد التغطية وهذا يدل على رفض فرضية العدم (H_0) وقبول فرضية الوجود (H_1)، وهذا يشير الى ان المعاملة المتساوية للمساهمين يسهم في الحد من غسيل الأموال خصوصا بمرحلتي الإيداع والاندماج وبدرجة ثقة (0.99) .

ج–اثبتت الدرسة وجود علاقة ارتباط سالبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (1%) بين دور أصحاب المصلحة بوصفه المتغير الفرعي المستقل، وغسيل الاموال بوصفه المتغير الرئيس المعتمد، اذ بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط بينهما (−0.712)، وهذه القيمة تشيرالى قوة العلاقة السالبة بين دور أصحاب المصلحة وغسيل الاموال،

وقد كانت قيمة معاملات الارتباط بين دور أصحاب المصلحة (X4)، وكل من (مرحلة الايداع y1، مرحلة التغطية y2 ، مرحلة الاندماج y3 ،) بوصفها المتغيرات الفرعية المعتمدة كالاتي : (0.645−،0.277−، 0.683−) على التوالي، مما يدل على وجود علاقة ارتباط سالة وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (1%) و(0.05)، وهذا يدل على رفض فرضية العدم (H_0) وقبول فرضية الوجود (H_1)، وهذا يشير الى أن وجود دور لأصحاب المصلحة يسهم في الحد من عمليات غسيل الاموال.

ح–من الجدول اعلاه يتضح وجود علاقة ارتباط سالبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (1%) بين الإفصاح والشفافية بوصفها المتغير الفرعي المستقل، وغسيل الأموال بوصفه المتغير الرئيس المعتمد، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط الخطي البسيط بينهما (−0.782)، وهذه القيمة تشير الى قوة العلاقة العكسية بين الإفصاح والشفافية وغسيل الأموال.

وكانت قيمة معاملات الارتباط بين الإفصاح والشفافية (X5)، وكل من (مرحلة الايداع y1، مرحلة التغطية y2 ، مرحلة الاندماج y3) بوصفها المتغيرات الفرعية المعتمدة كالاتي : (0.759−،0.245−، 0.741−) على التوالي، مما يدل على وجود علاقة ارتباط سالبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (1%) وبذلك يجب رفض فرضية العدم (H0) وقبول فرضية الوجود (H1)، وهذا يشير الى أن الإفصاح والشفافية يسهم في الحد من عمليات غسيل الأموال وبدرجة ثقة (0.99) .

خ–تشير النتائج الى وجود علاقة ارتباط سالبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) بين مسؤولية مجلس الادارة بوصفه المتغير الفرعي المستقل، وغسيل الأموال بوصفه المتغير الرئيس المعتمد ، اذ بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط بينهما (−0.314)، وهذه القيمة تشير الى قوة متوسطة للعلاقة العكسية بين مسؤولية مجلس الإدارة وغسيل الأموال.

وقد كانت قيمة معاملات الارتباط بين مسؤولية مجلس الادارة (X6)، وكل من (مرحلة الايداع y1، مرحلة التغطية y2 ، مرحلة الاندماج y3 ،) بوصفها المتغيرات الفرعية المعتمدة وكالتالي : (0.282−،0.910−، 0.235−) وعلى التوالي، مما يدل على وجود علاقة ارتباط سالة وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)، وهذا يدل الى رفض فرضية العدم (H0) وقبول فرضية الوجود (H1)، وهذا يشير الى أن مسؤولية مجلس الادارة يسهم الى حد ما في الحد من عمليات غسيل الاموال.

من هذه النتائج الاحصائية تستدل الباحثة على رفض فرضية العدم الرئيسة الاولى وعدم رفض فرضية الوجود بمعنى ان هناك علاقة ارتباط عكسية معنوية بين حوكمة المصارف بابعادها وغسيل الاموال بابعاده.

1-اختبارات الأثر :

أ-اختبار الفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص :

أ-(لا يوجد تاثير ذو دلالة إحصائية لحوكمة المصارف في غسيل الاموال)

ان تقديرات معلمات نموذج الانحدار الخطي البسيط التي يشير اليها الجدول (3) ، والمستخدمة في قياس تأثير حوكمة المصارف في غسيل الاموال وحسب المعادلة التالية وهي معادلة الانحدار الخطي البسيط التالية

$$Y= 4.833 - 0.704 * X$$

جدول (3)تقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير حوكمة المصارف (X) في غسيل الاموال (Y).

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	7.848	1	7.848	22.633	.000(a)
	Residual	21.846	63	.347		
	Total	29.694	64			

R		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
0.514-		B	Std. Error	Beta		
R^2	(Constant)	4.833	.567		8.523	.000
0.264	X	-.708	.149	-.514	-4.757	.000

المصدر: اعداد الباحثة وفقاً لنتائج الحاسبة الالكترونية

من خلال الجدول (3) يتضح النتائج الواردة:

كانت قيمة (b) (0.708-) وهي تمثل الميل لمعادلة الانحدار ، بالتالي فان أي تغير بمقدار وحدة واحدة في قيمة (X) يؤدي الى تغير عكسي في قيمة (Y) بمقدار (0.708) .

كما وقد بلغت قيمة (F) المحسوبة لنموذج الانحدار الخطي البسيط (22.633) وهي اكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (7.56) عند مستوى معنوية (1%)، وبالتالي يتم رفض فرضية العدم (H_0)، وقبول فرضية الوجود (H_1)، وعلله فهذا يدل على ثبوت المعنوية لنموذج الانحدار البسيط المقدر عند المستوى المذكور، مما يشير الى ان لحوكمة المصارف (X) تأثير معنوي في غسيل الاموال (Y).

واظهرت النتائج ان قيمة معامل التفسير (R^2) (0.264) وهذا يعني ان حوكمة المصارف (X) تفسر ما نسبته (26.4%) من التغيرات التي تطرأ على غسيل الأموال (Y)، اما النسبة المتبقية والبالغة (73.6 %) فتعود الى المساهمة الاخرى لمتغيرات غير داخلة في المخطط الافتراضي للدراسة الحالية .

ب–اختبار الفرضية الفرعية الاولى من الفرضية الرئيسة الثانية والتي تنص :

(لايوجد تاثير ذو دلالة إحصائية لبعد الاطار الفعال في غسيل الاموال)

ان تقديرات معلمات نموذج الانحدار الخطي البسيط التي يشير اليها الجدول (4) ، والمستخدمة في قياس تأثير الاطار الفعال في غسيل الاموال وحسب معادلة الانحدار الخطي البسيط التالية

Y= 5.268 – 0.790 * X1

جدول (4)تقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير الاطار الفعال (X1) في غسيل الاموال (Y).

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	16.493	1	16.493	78.710	.000(a)
	Residual	13.201	63	.210		
	Total	29.694	64			

R		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
0.745–		B	Std. Error	Beta		
R^2	(Constant)	5.268	.355		14.834	.000
0.555	X1	–.790	.089	–.745	–8.872	.000

المصدر: اعداد الباحثة وفقاً لنتائج الحاسبة الالكترونية

يتضح من خلال الجدول (4) ما يأتي :

كانت قيمة (b) (0.790–) وهي تمثل الميل لمعادلة الانحدار، وهذا يعني ان أي تغير بمقدار وحدة واحدة في قيمة (X1) يؤدي الى تغير عكسي في قيمة (Y) بمقدار (0.790) .

وكانت قيمة (F) المحسوبة لنموذج الانحدار الخطي البسيط (78.71) وهي اعلى من قيمة (F) الجدولية البالغة (7.56) وعند مستوى معنوية (1%)، بذلك سوف يتم رفض فرضية العدم (H_0)، وقبول فرضية الوجود (H_1)، وهذا يعني ثبوت المعنوية لنموذج الانحدار الخطي البسيط المقدر عند المستوى المذكور، مما يشير الى ان للاطار الفعال (X1) تأثير معنوي واضح في غسيل الاموال (Y).

وان معامل التفسير (R^2) بلغت قيمته (0.555) وهذا يعني ان الاطار الفعال (X1) يفسر ما نسبته (55.5%) من التغيرات التي تطرأ على غسيل الاموال (Y)، اما النسبة المتبقية والبالغة (44.5 %) فتعود الى مساهمة لمتغيرات اخرى خارج مخطط الدراسة الحالية .

ج–اختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسة الثانية والتي تنص :

(لايوجد تاثير ذو دلالة إحصائية لبعد حقوق المساهمين على غسيل الاموال)

ان تقديرات معلمات نموذج الانحدار الخطي البسيط التي يشير اليها الجدول (5) ، والمستخدمة في قياس تأثير حقوق المساهمين في غسيل الاموال وحسب معادلة الانحدار الخطي البسيط التالية

Y= 4.808 – 0.700 * X2

جدول (5)تقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير حقوق المساهمين (X2) في غسيل الاموال (Y).

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	19.417	1	19.417	119.026	.000(a)
	Residual	10.277	63	.163		
	Total	29.694	64			

R		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
0.809–		B	Std. Error	Beta		
R^2	(Constant)	4.808	.248		19.386	.000
0.654	X2	–.700	.064	–.809	–10.910	.000

المصدر: اعداد الباحثة وفقاً لنتائج الحاسبة الالكترونية

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (5) ما يأتي :

كانت قيمة (b) (0.700–) وهي تمثل الميل لمعادلة الانحدار الخطي، وهذا يعني ان أي تغير بمقدار وحدة واحدة في قيمة (X2) يؤدي الى تغير عكسي في قيمة (Y) بمقدار (0.700) .

وكانت قيمة (F) المحسوبة لنموذج الانحدار الخطي البسيط (119.02) وهي اكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (7.56) عند مستوى معنوية (1%)، وبالتالي سيتم رفض فرضية العدم (H_0)، وقبول فرضية الوجود (H_1)، وهذا يدل ثبوت المعنوية لنموذج الانحدار الخطي البسيط المقدر عند المستوى المذكور، مما يشير الى ان لبعد حقوق المساهمين (X2) تأثير معنوي في غسيل الاموال (Y).

وكانت قيمة معامل التفسير (R2) (0.654) وهذا يعني ان حقوق المساهمين (X2) تفسر ما نسبته (65.4%) من التغيرات التي تطرأ على غسيل الاموال (Y)، اما المتبقي من النسبة والبالغة (34.6 %) فتعود الى المساهمة لمتغيرات اخرى غير داخلة في مخطط الدراسة الحالية.

ج–اختبار الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسة الثانية والتي تنص :

(لايوجد تاثير ذو دلالة إحصائية لبعد المعاملة المتساوية للمساهمين في غسيل الاموال)

ان تقديرات معلمات نموذج الانحدار الخطي البسيط التي يشير اليها الجدول (6) ، والمستخدمة في قياس تأثير المعاملة المتساوية للمساهمين في غسيل الاموال وحسب معادلة الانحدار الخطي البسيط التالية

$$Y= 5.226 - 0.783 * X3$$

جدول (6)تقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير المعاملة المتساوية للمساهمين (X3) في غسيل الاموال (Y).

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	17.393	1	17.393	89.073	.000(a)
	Residual	12.301	63	.195		
	Total	29.694	64			

R		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
0.765–		B	Std. Error	Beta		
R^2	(Constant)	5.226	.330		15.851	.000
0.586	X3	–.783	.083	–.765	–9.438	.000

المصدر: اعداد الباحثة وفقاً لنتائج الحاسبة الالكترونية

يتضح من الجدول (6) ما يأتي :

ان قيمة (b) (0.783–) وهي تمثل الميل لمعادلة الانحدار، وهذا يعني ان أي تغير بمقدار وحدة واحدة في قيمة (X3) يؤدي الى تغير عكسي في قيمة (Y) بمقدار (0.783) .

وكانت قيمة (F) المحسوبة لنموذج الانحدار الخطي البسيط (89.07) وهي اكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (7.56) عند مستوى معنوية (1%)، وبالتالي يتم رفض فرضية العدم (H_0)، وقبول فرضية الوجود (H_1)، وهذا يعني ثبوت المعنوية لنموذج الانحدار الخطي البسيط المقدر عند المستوى المذكور، مما يشير إلى ان لبعد المعاملة المتساوية للمساهمين (X3) تأثير في غسيل الاموال (Y).

ان معامل التفسير (R^2) بلغ (0.586) وهذا يعني ان المعاملة المتساوية للمساهمين (X3) تفسر ما نسبته (58.6%) من التغيرات التي تطرأ على غسيل الاموال (Y)، اما النسبة المتبقية والبالغة (41.4 %) فتعود الى مساهمتها لمتغيرات اخرى لم تدخل في مخطط الدراسة الحالية .

أ-اختبار الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسة الثانية والتي تنص :

(لايوجد تاثير ذو دلالة إحصائية لبعد دور أصحاب المصلحة في غسيل الاموال)

ان تقديرات معلمات نموذج الانحدار الخطي البسيط التي يشير اليها الجدول (7) ، والمستخدمة في قياس تأثير دور أصحاب المصلحة في غسيل الاموال وحسب معادلة الانحدار الخطي البسيط التالية

$$Y = 4.509 - 0.619 * X4$$

جدول (7)تقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير دور أصحاب المصلحة (X4) في غسيل الاموال (Y).

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	15.041	1	15.041	64.669	.000(a)
	Residual	14.653	63	.233		
	Total	29.694	64			

R		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
0.712-		B	Std. Error	Beta		
R^2	(Constant)	4.509	.298		15.109	.000
0.507	X4	-.619	.077	-.712	-.042	.000

المصدر: اعداد الباحثة وفقاً لنتائج الحاسبة الالكترونية

يتضح في الجدول (7) السابق ما يأتي :

ان قيمة (b) (0.619-) وهي تمثل الميل لمعادلة الانحدارالخطي، وهذا يعني ان أي تغير بمقدار وحدة واحدة في قيمة (X4) يؤدي الى تغير عكسي في قيمة (Y) بمقدار (0.619) .

وكانت قيمة (F) المحسوبة لنموذج الانحدار الخطي البسيط (64.669) وهي اعلى من قيمة (F) الجدولية البالغة (7.56) عند مستوى معنوية (1%)، بذلك سوف يتم رفض فرضية العدم (H_0)، وقبول فرضية الوجود (H_1)، وهذا يعني ثبوت المعنوية لنموذج الانحدار الخطي البسيط المقدر عند المستوى المذكور، مما يشير إلى ان لبعد دور أصحاب المصلحة (X4) تأثير في غسيل الاموال (Y).

وكانت القيمة لمعامل التفسير (R^2) (0.507) وهذا يعني ان دور أصحاب المصلحة (X4) يفسر ما نسبته (50.7%) من التغيرات التي تطرأ على غسيل الاموال (Y)، اما النسبة المتبقية منها والبالغة (49.3 %) فتعود الى دور متغيرات اخرى لم تدخل في مخطط الدراسة الحالية .

ب–اختبار الفرضية الفرعية الخامسة من الفرضية الرئيسة الثانية والتي تنص :

(لايوجد تاثير ذو دلالة إحصائية لبعد الإفصاح والشفافية في غسيل الاموال)

ان تقديرات معلمات نموذج الانحدار الخطي البسيط التي يشير اليها الجدول (8) ، والمستخدمة في قياس تأثير الإفصاح والشفافية في غسيل الاموال وحسب معادلة الانحدار الخطي البسيط التالية

Y= 5.116 – 0.764 * X5

جدول (8)تقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير الإفصاح والشفافية (X5) في غسيل الاموال (Y).

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	18.172	1	18.172	99.367	.000(a)
	Residual	11.522	63	.183		
	Total	29.694	64			
R		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
0.782–		B	Std. Error	Beta		
R^2	(Constant)	5.116	.301		16.971	.000
0.612	X5	–.764	.077	–.782	–9.968	.000

المصدر: اعداد الباحثة وفقاً لنتائج الحاسبة الالكترونية

يتضح من الجدول (8) ما يأتي :

ان قيمة (b) (0.764–) وهي تمثل الميل لمعادلة الانحدارالخطي، وهذا يعني ان أي تغير بمقدار وحدة واحدة في قيمة (X3) يؤدي الى تغير عكسي في قيمة (Y) بمقدار (0.764) .

وكانت قيمة (F) المحسوبة لنموذج الانحدار البسيط (99.367) وهي اعلى من قيمة (F) الجدولية البالغة (7.56) عند مستوى معنوية (1%)، بذلك نرفض فرضية العدم (H_0)، ونقبل فرضية الوجود (H_1)، وهذا يعني ثبوت المعنوية لنموذج الانحدار الخطي البسيط المقدر عند المستوى المذكور، مما يشير إلى ان لبعد الإفصاح والشفافية (X5) تأثير في غسيل الاموال (Y).

ان قيمة معامل التفسير (R^2) (0.612) وهذا يعني ان الإفصاح والشفافية (X5) يفسر ما نسبته (61.2%) من التغيرات التي تطرأ على غسيل الاموال (Y)، اما النسبة المتبقية والبالغة (34.8 %) فتعود الى دور لمتغيرات اخرى لم يتم ذكرها في مخطط الدراسة الحالية .

ج-اختبار الفرضية الفرعية السادسة من الفرضية الرئيسة الثانية والتي تنص :

(لايوجد تاثير ذو دلالة إحصائية لبعد مسؤولية مجلس الادارة في غسيل الاموال)

ان تقديرات معلمات نموذج الانحدار الخطي البسيط التي يشير اليها الجدول (9) ، والمستخدمة في قياس تأثير دور أصحاب المصلحة في غسيل الاموال وحسب معادلة الانحدار الخطي البسيط التالية

$$Y = 3.471 - 0.324 * X4$$

جدول (9)تقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير مسؤولية مجلس الادارة (X6) في غسيل الاموال (Y).

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.935	1	2.935	6.909	.011(a)
	Residual	26.759	63	.425		
	Total	29.694	64			
R		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
0.314-		B	Std. Error	Beta		
R^2	(Constant)	3.471	.506		6.860	.000
0.099	X6	-.324	.123	-.314	-2.628	.011

المصدر: اعداد الباحثة وفقاً لنتائج الحاسبة الالكترونية

يتضح من الجدول (9) السابق ما يأتي :

ان قيمة (b) (0.324-) وهي تمثل الميل لمعادلة الانحدارالخطي، وهذا يعني ان أي تغير بمقدار وحدة واحدة في قيمة (X6) يؤدي الى تغير عكسي في قيمة (Y) بمقدار (0.324) .

وكانت قيمة (F) المحسوبة لنموذج الانحدار البسيط (6.909) وهي اعلى من قيمة (F) الجدولية البالغة (6.85) عند مستوى معنوية (5%)، بذلك نرفض فرضية العدم (H_0)، نقبل فرضية الوجود (H_1)، وهذا يعني ثبوت المعنوية لنموذج الانحدار الخطي البسيط المقدر عند المستوى المذكور، مما يشير إلى ان لبعد مسؤولية مجلس الادارة (X6) تأثير في غسيل الاموال (Y).

كانت قيمة معامل التفسير (R^2) (0.099) وهذا يعني ان مسؤولية مجلس الادارة (X6) يفسر ما نسبته (9.9%) من التغيرات التي تطرأ على غسيل الاموال (Y)، اما النسبة المتبقية والبالغة (90.1 %) فتعود الى دور اخرى لمتغيرات غير داخلة في مخطط الدراسة الحالية .

تستدل الباحثة من النتائج السابقة رفض فرضية العدم الرئيسية الثانية وعدم رفض فرضية الوجود. أي أن لحوكمة المصارف بأبعادها الستة تأثير ذو دلالة معنوية على غسيل الاموال .

1-الفرضية الرئيسة الثالثة : (لايوجد أثر متعدد لابعاد حوكمة الشركات في عمليات غسيل الأموال) .

في سبيل اختبار الفرضية أعلاه استخدمت الباحثة طريقة الانحدار المتعدد، ومن خلال استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS V.16)، ويبين الجدول الاتي معاملات الانحدار المتعدد :

يظهر من معادلة وجدول نتائج تحليل الانحدار المتعدد في الجدول (10) أن هنالك تأثير ذو دلالة معنوية عند مستوى (1%) لابعاد حوكمة الشركات في عمليات غسيل الاموال. إذ بلغت قيمة (F) المحسوبة (30.282) وهي أكبر من قيمة Fالجدولية البالغة (6.85). مما يدل على معنوية انموذج الانحدار المتعدد الخاص بهذه الفرضية، وقد بلغ معامل التحديد (0.758) بمعنى أن أبعاد حوكمة المصارف مجتمعة تفسر ما نسبته (75.8%) من التغيرات التي تطرأ على غسيل الاموال. أما النسبة المتبقية والبالغة (24.2%) فتعود لمتغيرات أخرى غير داخلة في النموذج. وبذلك يتم رفض فرضية العدم للفرضية الرئيسة الثالثة وقبول فرضية الوجود البديلة Y=5.3820.199 X1- 0.727 X2- 0.249 X3 + 0.510 X4- 0.553 X5- 0.017 X6 +

جدول (10) : التحقق من الفرضية الرئيسة الثالثة

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	22.509	6	3.751	30.282	.000(a)
	Residual	7.185	58	.124		
	Total	29.694	64			
R		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
0.871		B	Std. Error	Beta		
R^2	(Constant)	5.382	.379		14.197	.000
0.758	X1	.199	.205	.188	.970	.336
	X2	-.727	.162	-.841	-4.484	.000
	X3	-.249	.167	-.243	-1.495	.140
	X4	.510	.166	.586	3.060	.003
	X5	-.553	.154	-.567	-3.587	.001
	X6	-.017	.077	-.016	-.218	.828

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحاسبة

ويظهر من الجدول أن اشتراك مجموعة المتغيرات المستقلة في التأثير يؤدي الى أن يكون تأثير بعضها موجبا الا انه ضعيف وتظهر معه قوة المتغيرات المستقلة الأخرى. كما أن هناك تأثير عالي يظهر من قيمة معامل التفسير الذي يبين اتجاه وقوة التفسير للمتغيرات المستقلة مجتمعة في عمليات غسيل الاموال ويترك القليل نسبيا للمتغيرات الأخرى التي لا تدخل في النموذج مما يشير الى أهمية أبعاد حوكمة المصارف في التأثير على متغير عمليات غسيل الاموال وبالنتيجة الحد من هذه العمليات.

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات:

توصل البحث لعدد من الاستنتاجات هي:

1- الإفصاح عن كافة البيانات المتعلقة بالأمور المادية للمصرف بما في ذلك الموقف المالي والأداء والملكية والرقابة على المصرف والنتائج الاستثمارية والنتائج التشغيلية واجراء تدقيق سنوي للحسابات يساعد على اكتشاف حالات غسيل الأموال.

2-أن حوكمة المصارف من حيث الأهمية تعد حماية قانونية لكل الإطراف ذات العلاقة مع بالمصرف ،بالإضافة إلى أنها وسيلة رقابية على أداء المصرف لأنها تساعد على تطبيق المعايير المحاسبية ،وبالتالي الابتعاد عن وسائل الغش والتلاعب كافة بالقوائم المالية للمصرف .

3-يظهر الجدول (2) وجود علاقة ارتباط سالبة وذات دلالة معنوية بين حوكمة المصارف وغسيل الاموال أي أن الالتزام بمبادئ الحوكمة يسهم في الحد من عمليات غسيل الاموال.

4-ويظهر من الجدول (10)أن اشتراك مجموعة المتغيرات المستقلة في التأثير يؤدي الى أن يكون تأثير بعضها موجبا الا انه ضعيف وتظهر معه قوة المتغيرات المستقلة الأخرى. كما أن هناك تأثير عالي يظهر من قيمة معامل التفسير.

5-تستدل الباحثة من النتائج السابقة رفض فرضية العدم الرئيسية الثانية وعدم رفض فرضية الوجود، أي أن لحوكمة المصارف بأبعادها الستة تأثير ذو دلالة معنوية على غسيل الاموال .

ثانيا: التوصيات:

من خلال الاستنتاجات التي توصل اليها البحث يمكن تقديم التوصيات الاتية :

1-ينبغي إقامة الندوات والمؤتمرات لترسيخ مفهوم حوكمة المصارف وبيان الفوائد التي تأتي من تطبيق هذا المفهوم.

2-العمل على تطوير هيكل الحوكمة في المصارف من اجل اصلاح النظام المصرفي باعتباره القناة الرئيسية لعمليات غسيل الأموال.

3-تطوير الهياكل الداخلية للمصارف بهدف دعم الشفافية وضمان سلامة الإدارة المصرفية التي تساهم بالحد من عمليات غسيل الأموال .

4-تشكيل لجان متخصصة بالحوكمة في المصارف وتكون تحت اشراف البنك المركزي.

5-ضرورة التعاون مع المصارف الأخرى والأجهزة الرقابية وعدم فتح حسابات وهمية أو لأشخاص مجهولي الهوية والعمل على تطوير البرامج التدريبية للموظفين والرقابة الداخلية الفعالة.

المصادر:

أولاً :- الكتب العربية .

1-الربيعي ، حاكم محسن وراضي ، حمد عبد الحسين ، حوكمة البنوك واثرها في الأداء والمخاطرة ، الطبعة الأولى ، اليازوردي ، عمان الأردن ، 2011 .

2-الرومي، محمد أمين، غسل الأموال في التشريع المصري والعربي، دار الكتب القانونية، مصر ،2008.

3-الغالبي ، طاهر محسن منصور والعامري ، صالح مهدي محسن ، المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الاعمال (الاعمال والمجتمع) ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ،2008.

4-القسوس ، رمزي نجيب ، غسيل الأموال جريمة العصر ، دار الأوائل ، الطبعة الأولى ، 2002 .

5-حماد، طارق عبد العال، حوكمة الشركات، الدار الجامعية، مصر، 2005.

6-خليل، عطا الله وراد، والعشماوي، محمد عبد الفتاح، الحوكمة المؤسسية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة-مصر، 2008.

7-طالب، علاء فرحان و المشهداني، ايمان شيحان، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى، عمان، 2011.

8-سعيفان، محمود محمد، تحليل وتقييم دور البنوك في مكافحة عمليات غسيل الأموال، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

9-عبد الحميد، عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، الدارالجامعية، القاهرة ،2001.

ثانياً :- الرسائل والاطاريح :-

1-أبو الريحة، علي محمد جابر، أثر الحوكمة والشفافية في تقويم أداء المصارف، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، 2016.

2-الحلاوي . علي حسين عليوي " حوكمة الشركات وأثرها في تحسين أداء منظمات الأعمال دراسة تطبيقية لعينة من الشركات الصناعية (المختلطة والخاصة) المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من 1999 إلى 2008" رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، إدارة الاعمال ، جامعة كربلاء ،2010.

3-العنزي ، أحمد مهدي هادي " تحليل تأثير اليات حوكمة الشركات الداخلية على مستوى الإفصاح المحاسبي : بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية " رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم المحاسبة ، جامعة الكوفة ، 2013.

4-المشهداني، ايمان شيحان عباس،أثر فهم الحوكمة المؤسسية في تحسين الاداء المالي الاستراتيجي للمصارف – دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية الخاصة، بحث تطبيقي مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، بغداد ، 2009.

5-النعيمي، مصطفى كامل رشيد، ظاهرة غسيل الأموال وعلاقتها بالجهاز المصرفي والإجراءات الدولية لمكافحتها، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، 2005.

6-النعيمي ،عبدالواحد غازي محمد " تفعيل نظام الرقابة الداخلية في ظل حوكمة الشركات دراسة في عينة من الشركات المساهمة في محافظة نينوى " رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم المحاسبة ، جامعة الموصل ،2011.

1-تاج الدين، ميادة صلاح الدين، عمليات غسيل الأموال وسبل مواجهتها من خلال التشريعات والجهاز المصرفي، رسالة مالجستير، جامعة الموصل، 2005.
2-كريمة ، تدريست " دور البنوك في مكافحة تبيض الأموال " أطروحة دكتوراة مقدمه الى مجلس كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم القانون ، جامعة مولد معمري ، 2014.
3-محمد، عماد عاشور، دور أسواق الأوراق المالية في مكافحة غسل الأموال، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 2012.

ثالثا : - المجالات والدوريات :-

1-الزلمي ، بسام احمد و السراج ، عبود " دور النقود الالكترونية في عمليات غسيل الأموال " مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 26 ، العدد الأول ، 2010.

2-المشهداني، بشرى نجم عبدالله و الياور، أقدم علي عصام، دور الرقابة الداخلية في مكافحة ظاهرة غسيل الأموال، بحث مجلة الإدارة والاقتصاد العدد ثلاثة وتسعون، 2012.
3-بنك الإسكندرية ،دعم الحوكمة في الجهاز المصرفي،النشرة الاقتصادية ،المجلد الخامس و الثلاثون ،2003.
4-عبد اللطيف ، اسار فخري ، كيفية التوفيق بين السرية المصرفية ومقتضيات مكافحة تبيض الأموال ، بحث منشور ، 2017.
5-عبد العباس ، بشير ، غسيل الأموال العراقية في ظل بيئة الفساد المالي والإداري ، مجلة كلية التراث الجامعة ، العدد (7) 2010.
6-سلمان ،احمد هادي و ميخا ، لهيب توما ، الانعكاسات المترتبة على ظاهرة غسيل الأموال ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد (67) ، 2007.
7-محمد ، نور عبد الستار إبراهيم ، أثار غسيل الأموال في الاقتصاد العراقي ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة واسط ، العدد (20) 2015.
8-نعيم، دهمش وعفاف ،اسحق أبو زر ،تحسين و تطوير الحاكمية المؤسسية في البنوك ، مجلة البنوك في الأردن، العدد العاشر ، المجلد الثاني و العشرون، ديسمبر2003.
9-يوسف ، محمد طارق ،ورقة عمل عن أدوات الرقابة في البنوك والشركات الكبرى والمتوسطة في إطار قواعد حوكمة الشركات، المؤتمر الدولي الثاني لشعبة مزاولي المهنة الحرة للمحاسبة والمراجعة حول تحديات مهنة المحاسبة والمراجعة – الواقع والتطلعات ، القاهرة ، أكتوبر، 2007.

رابعاً :- المصادر باللغة الإنكليزية

First: Books

1- Chery , D , Defining moment for good governance , Financial Executive , rol , Nov , 2003 .
2-Sarkar , A.n & Mujumdar , S.B, " strategic business Management and banking "Deep & Deep publication . Pvt. Istbt.ed, india-newdelhi . 2005 .

3-OECD principle of corporate Governance , organization for economic Co-operation and development, oecd publication service, 2004 , paris-France.

Second: Messages

1. Fiammetta Borgia(2005), Corporate Governance and Transparency Role of Disclosure: How Prevent New Financial Sccandals and Crims, Master Thesis , School of International Service, University of American, Washington.

Third: Search

1-Ira Millstein & Weil & Gostbal & Mangesllp(2010) , Special Publication From Cipe , No(18),www.cipe.org

2-Asian Development Bank , Manual on countering money Laundering and the Financing of Terrorism, www.adb.org/documents/manuals/countering/ money laundering/ countering, money/Laundering , 2003, Pdf.

Fourth: Rolls and guidelines.

1-Basel 4 guideline of corporate governance, 2014.

Fifth: Internet

1-http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/service_showrest.aspx?fid=9&pubid=4686

الملاحق

جامعة كربلاء **استمارة استبانة**

كلية الإدارة واقتصاد

تحية طيبة ....

نضع بين يديكم الكريمة أستبانة مخصصة لمشروع البحث العلمي الموسوم بـ **((حوكمة المصارف واثرها في مكافحة غسيل الأموال : دراسة تحليلية لآراء عينة من موظفي المصارف العراقية (الحكومية والاهلية) في محافظة كربلاء المقدسة))** بوصفه جزء من متطلبات البحث النهائي راجين تعاونك في إبداء ملاحظاتكم القيمة ورأيكم حول صياغة هذه الاستبانة المرفقة من اجل دعم قيمة ورصانة هذا البحث ، ولا داعي لذكر الاسم أو التوقيع ، كما إننا سنتعامل مع الإجابات بسرية تامة لذا نرجو من حضرتكم وضع علامة (✔) أمام العبارات التي تراها مناسبة

شاكرين لكم سلفا جهودكم المباركة وحسن تعاونكم معنا والله ولي التوفيق.

الباحثة

م.م ميساء سعد حبي

القسم الأول:ـ معلومات عامة

1. اسم المصرف :..... .

2. العنوان الوظيفي :..... .

3. الجنس : **ذكر**: ☐ **أنثى** : ☐

4. الفئة العمرية :.

30 سنه فأقل ☐ **41 . 50 سنه** ☐ **61 فأكثر** ☐

31 . 40 سنة ☐ **51 . 60 سنه** ☐

5. التحصيل الدراسي:

إعداديه ☐ **دبلوم عالٍ** ☐

دبلوم ☐ **ماجستير** ☐

بكالوريوس ☐ **دكتوراه** ☐

6. سنوات الخدمة في المصرف:

1 . 5 ☐ **11. 15** ☐ **21 سنة فأكثر** ☐

6 . 10 ☐ **16 – 20** ☐

القسم الثاني / أسئلة الاستبانة .وكما يلي :-

أ-**حوكمة المصارف** :. هي مجموعة القواعد والنظم والإجراءات التي تعمل على تحقيق أفضل توازن بين مصالح مديري الشركات والمساهمين وأصحاب المصالح (الإطراق الأخرى) من خلال الوسائل الرقابية التي تفرضها وتتمثل بالاتي :ـــ

1-توافر أطار فعال لحوكمة المصارف : يؤكد هذا المبدأ على رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق، وان يتوافق مع دور القانون

ت	الفقرات	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
1	تعتمد المنظمة على وضع اطار فعال للحوكمة لرفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق					
2	تتمتع الهيئات الإشرافية والرقابية المسؤولة عن تنفيذ القانون بالسلطة والنزاهة داخل المنظمة .					
3	تعمل ادارة المصرف على تطوير هيكل الحوكمة مع مراعاة تأثيرها على الاقتصاد الكلي ونزاهة السوق.					
4	تعمل ادارة المصرف على تطوير مبادى الحوكمة من خلال وضع اطار فعال ومؤثر للحوكمة لتكون مرجعيات للاستعانة بها في منظمات الاعمال					
5	تنص الحوكمة بوضوح على التشريعات التي من خلالها يتم توزيع المسؤوليات بين الهيئات المختلفة					

2-حقوق المساهمين: هو حق المساهمين في المشاركة بفاعلية التصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين. والحصول على معلومات كافية في الوقت المناسب عن مكان وتاريخ وجدول اعمال اجتماعات الجمعية العامة

ت	الفقرات	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
1	يسعى المصرف لضمان حماية حقوق المساهمين المتضمنة بالرقابة والمتابعة على الأداء التشغيلي والاستراتيجي					
2	تعمل ادارة المصرف على الاعتماد على المعلومات عن مكان وتاريخ وجدول اعمال اجتماعات الجمعية العامة					
3	العمل على منح المساهمين الحق في المشاركة في اتخاذ القرارات المهمة في داخل المنظمة					
4	العمل على وجوب الإفصاح عن هيكل رأس المال والتي تمكن بعض المساهمين من الرقابة على المصرف					
5	تسعى ادارة المصرف في الحصول على معلومات كافية في الوقت المناسب					

3.المعاملة المتساوية للمساهمين : ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم

ت	الفقرات	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
1	**تضمن قواعد الحوكمة المساواة في معاملة المساهمين بما في ذلك الأقلية والأجانب من المساهمين**					
2	**يعمل المصرف على ضمان حماية حقوق المساهمين مع ضمان المعاملة العادلة المتمثلة بتحقيق مصالح الجمهور كافة**					
3	**اتباع المصرف للحوكمة أصبح من الأمور التي تجذب المستثمرين مع اعطاءهم حق المشاركة والرقابة والمتابعة .**					
4	**تعمل ادارة المصرف على ضمان التعامل بطرق عادلة بالنسبة للمساهمين والعاملين والدائنين والأطراف الأخرى ذات المصلحة**					
5	**يتيح المصرف لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم**					

4-دور أصحاب المصلحة : ينبغي أن يقر الإطار الخاص بالقواعد المنظمة للحوكمة المؤسسية بحقوق أصحاب المصالح كما هي محددة في القانون

ت	الفقرات	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
1	**تضمن قواعد الحوكمة التعاون الفعال بين المصارف وأصحاب المصالح بالمصرف توفير**					

	الاستمرارية للمصارف السليمة مالياً					
2	تعمل ادارة المصرف على تحديد ادوار مختلف الجهات وبالأخص دور ومسؤولية مجلس الإدارة والمساهمين وخاصة في إطار مسؤولية الرصد والرقابة					
3	العمل على تأطير العلاقة وفق أسس سليمة وواضحة بين مختلف أصحاب المصالح ، وبالذات بين المالكين والإدارة والعاملين					
4	إن تطبيق الحوكمة يؤدي إلى مساعدة المديرين ومجلس الإدارة على تطوير إستراتيجية سليمة للمصرف					
5	تعمل ادارة المصرف على توزيع وضمان اتخاذ قرارات الدمج او الاستحواذ بناءا على أسس سليمة					

5-الإفصاح والشفافية : يجب الإفصاح عن كافة البيانات المتعلقة بالامور المادية للمصرف بما في ذلك الموقف المالي والأداء والملكية والرقابة

ت	الفقرات	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
1	يعمل المصرف على دعم عنصر الشفافية في كافة تعاملاته وعملياته للحد من ظاهرة الفساد المالي					
2	تقوم ادارة المصرف بالإفصاح عن كافة البيانات المتعلقة بالأمور المادية للمصرف بما في ذلك الموقف المالي والأداء والملكية والرقابة					
3	العمل على توفير المعلومات الكافية عن هيكل وأهداف المصرف حتى يتمكن المشاركون في السوق من تقييم سلامة تعاملاتهم مع المصارف					
4	يعمل المصرف على الإفصاح عن النتائج الاستثمارية والنتائج التشغيلية واجراء تدقيق سنوي للحسابات من قبل مدقق خارجي مستقل					
5	تسعى إدارة المصرف عند تطبيق الحوكمة لمبدا الإفصاح والشفافية بهدف تقديم ضمان للمساهمين					

	يفيد ان القوائم المالية تمثل بالفعل المركز المالي					

6-مسؤوليات مجلس الإدارة: يقوم مجلس الإدارة بوضع استراتيجية للمصرف وسياسة للمخاطر والموازنات وخطط العمل وتحديد اهداف الأداء ومراقبة تنفيذ الأداء

ت	الفقرات	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
1	تقوم ادارة المصرف بالالتزام بمبادئ الحوكمة من أوليات مطالب المستثمرين والمساهمين وأصحاب المصالح .					
2	العمل على الالتزام بتطبيق الحوكمة يعد احد المعايير الأساسية التي يضعها المستثمرون في اعتبارهم عند القيام باتخاذ قرارات الاستثمار					
3	يجسد هذا المبدأ إطار قواعد الحوكمة على إستراتيجية المصرف والرقابة الفاعلة لمجلس الإدارة على المصرف ، ومسؤولية مجلس الإدارة امام المصرف والمساهمين					
4	يقوم مجلس الإدارة بوضع استراتيجية للمصرف وسياسة للمخاطر والموازنات وخطط العمل					
5	ضمان كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وإدراكهم للدور المنوط بهم في عملية الحوكمة، وعدم خضوعهم لأي تأثيرات سواء خارجية أو داخلية					

ب-غسيل الاموال :- بانها "عملية تحويل او نقل الممتلكات مع العلم بمصادرها الاجرامية الخطيرة لأغراض التستر واخفاء الأصل القانوني او مساندة أي شخص يرتكب هذه الاعمال " وتتمثل بالاتي :ـــ

1-مرحلة الإيداع :- هي أصعب حلقات سلسلة الغسيل و أخطرها بالنظر إلى تعقد مسارها فهي الضامن الأول لنجاح عملية الغسيل، وتتمثل في الدخول المبدئي للأموال القذرة في النظام المالي والمصرفي في دولة ما

ت	الفقرات	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
1	تعد مرحلة الإيداع من اهم مراحل وخطوات غسيل الأموال					
2	تسعى ادارة المصرف على معرفة مصادر تحقيق الأرباح من أموال مستخدمة او ناتجة عن نشاط اجرامي					

3	تؤمن ادارة المصرف بان يمكن لها اظهار مصادر الأموال غير المشروعة كالمخدرات					
4	يمكن لغاسلي الأموال بعد إيداع هذه الأموال في المصارف بتحويلها لحساب أشخاص آخرين					
5	تعتبر مرحلة الإيداع من المراحل الأكثر تعقيدا للمسؤولين عن العمل المصرفي لان المساهمين قد يشتركوا في شراء عقارات					

2-مرحلة التغطية : وتعرف أيضا بمرحلة التعميم او الفصل، وهي المرحلة التي يتم فيها اجراء سلسلة من العمليات المالية المتعاقبة لإخفاء الأصل غير المشروع للأموال ،

ت	الفقرات	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
1	تسعى ادارة المصرف الى تفعيل دور التدقيق للعمل على تتبع عمليات البيع والشراء من قبل المساهمين وأصحاب المصالح					
2	يسعى المساهمين او (غاسلي الأموال) على اختيار مصارف لا تتعامل مباشرة مع المصرف الذي تم يتم التحويل اليه					
3	يعتمد غاسلي الأموال على إخفاء العائدات غير المشروعة وتمويه طبيعتها من خلال مضاعفة الصفقات التجارية والتحويلات المالية					
4	يُساعدُ التّجميع في توفيرِ التّمويه لعمليّات غسيل الأموال من خلال تجميع أموالهم (الودائعَ المصرفيّةِ) في المصارف والمُؤسّسات الماليّة الاستثماريّة					
5	يستغل غاسلي الأموال ضعف التشريعات المصرفية والثغرات بالعمل بتحريك أموالهم باستمرار لتجنب اكتشافها					

3-مرحلة الاندماج : هي المرحلة الأخيرة في عمليات غسيل الأموال، وفيها يتم تطهير الأموال غير المشروعة عن طريق دمجها في عمليات أو أنشطة اقتصادية مشروعة مرة أخرى

ت	الفقرات	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
1	تعمل إدارة المصرف على التحري والتجسس في سبيل معرفة مصادر الأموال وإمكانية التمييز بينها					
2	يقوم غاسلي الأموال بدمج الأموال غير المشروعة					

	في عمليات أو أنشطة اقتصادية مشروعة مرة أخرى					
3	يعتمدُ المصرف على مُتابعةِ وفرضِ رقابةٍ على المال المنقول بهدفِ إيداعه واستثماره، أو التّلاعب في قيمتِهِ، أو تحويلِهِ					
4	يعمل غاسلي الأموال بخلط الاموال النظيفة والمشروعة المصدر مع الأموال غير المشروعة وبالتالي تكتسب مظهرا وصفة قانونية،					
5	توظف الأموال المدمجة في المشاريع الاقتصادية والاستثمارات في العقارات بحرية دون المطاردة والمصادرة،					